الأمم المتحدة

A/60/491/Add.2

الجمعية العامة

Distr.: General
16 December 2005

Original: Arabic

الدورة الستون
اللجنة الثانية
البند ٥٥ (ب) من جدول الأعمال

مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

تقرير اللجنة الثانية*

المقرر: عبد الملك **الشبيبي** (اليمن)

أولا – مقدمة

١ – أجرت اللجنة الثانية مناقشة مستفيضة بشأن البند ٥٥ من جدول الأعمال (انظر الفقرة ٢ من الوثيقة A/60/491). واتُخذ إجراء بشأن البند الفرعي (ب) في الجلستين ٣١ و ٣٧، في يومي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند الفرعي في المحاضر الحرفية ذات الصلة (A/C.2/60/SR.31 و 37).

ثانيا – النظر في مشروعي القرارين A/C.2/60/L.33 و A/C.2/60/L.68

٢ – في الجلسة ٣١، المعقودة يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عرض ممثل جامايكا، بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار

* سيصدر تقرير اللجنة بشأن هذا البند في ثلاثة أجزاء تحمل الرمز A/60/491 و Add.1 و 2.

201205 201205 05-65003 (A)

معنون ”إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر“ (A/C.2/60/L.33)، وفيما يلي نصه:

”**إن الجمعية العامة،**

”**إذ تشير** إلى قراراتها ٥٦/١٨٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٥٧/٢٤٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٨/٢٠١ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٩/٢٤٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

”**وإذ تشير أيضا** إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الجزء المتعلق بالتنمية من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،

”**وإذ تسلم** بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، والبعد عن الأسواق العالمية وتكاليف العبور الباهظة ومخاطر النقل التي أدت إلى تفاقم هذا الوضع، تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

”**وإذ تسلم أيضا** بأن البلدان النامية غير الساحلية، نظرا لصغر اقتصاداتها وضعفها، تعد من ضمن أفقر البلدان النامية، وإذ تلاحظ أن الأمم المتحدة صنفت ستة عشر بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الواحدة والثلاثين باعتبارها من أقل البلدان نموا،

”**وإذ تشير** إلى إعلان ألماتي وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

”**وإذ تشير أيضا** إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي مبادرة تهدف إلى الإسراع بخطى التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي، حيث أن معظم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تقع في أفريقيا،

”**وإذ تحيط علما** بمنهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية الذي اعتمده اجتماع وزراء التجارة في بلدان مجموعة البلدان النامية غير الساحلية الذي عقد يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في أسونسيون،

”**وإذ تحيط علما أيضا** بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي السادس الذي عقدته البلدان النامية غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

”١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛

”٢ - **تدرك** الاحتياجات والتحديات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ولذا تؤكد من جديد الالتزام بمعالجة هذه الاحتياجات والتحديات على وجه السرعة من خلال تنفيذ برنامج عمل ألماتي في الوقت المحدد تنفيذها تاما وفعالا؛

”٣ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن يكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائط النقل، وفقا للقواعد المنطبقة من القانون الدولي؛

”٤ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

”٥ - **تدعو** الدول الأعضاء، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف إلى تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي؛

”٦ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إلى تقديم مساعدة مالية وتقنية أكبر إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة لأغراض تشييد مرافقها للنقل والتخزين وغيرهما من أغراض

العبور وصيانة تلك المرافق وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

"٧ - **تسلم** بأن معظم بلدان المرور العابر هي نفسها بلدان نامية وكثيرا ما تكون ذات هيكل اقتصادي مماثل إلى حد كبير وتعاني ندرة مماثلة في الموارد، بما في ذلك انعدام الهياكل الأساسية المناسبة للنقل العابر؛

"٨ - **تشدد** على أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

"٩ - **تؤكد** الحاجة إلى أن تنفذ المنظمات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة، وفق نهج يضم شتى أصحاب المصلحة، توافق آراء ساو باولو الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه، وتشدد على ضرورة معالجة الاحتياجات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، معالجة كاملة في المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة، على النحو الوارد في برنامج عمل ألماتي، في ضوء المرفق دال للمقرر الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤؛

"١٠ - **تدعو** المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية إلى إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، وتشجعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعدة سبل، منها برامج المساعدة التقنية الجيدة التنسيق والمتماسكة في مجال النقل العابر، وفي هذا الخصوص، تحيط علما بالبيان المشترك الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى المعني بدور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي، الذي عقده مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول

الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة، واستضافته حكومة كازاخستان في ألماتي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

"١١ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة وإلى اللجان الإقليمية، مواصلة ما تبذله من جهود لوضع مؤشرات تحظى بقبول واسع، تشمل تلك المستندة إلى منهجية تحديد الوقت/التكاليف، لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

"١٢ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعلى الأخص شعبة الهياكل الأساسية للخدمات لأغراض التنمية والكفاءة التجارية، والبرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على مواصلة أنشطته في مجال المساعدة التقنية وأعماله التحليلية ذات الصلة بالتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال النقل العابر؛

"١٣ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقا للولاية الممنوحة له من الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي[٣]، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص تلك التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب أيضا إلى المكتب أن يواصل العمل في مجال الدعوة من أجل تعبئة الوعي الدولي وتركيز الاهتمام على تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

"١٤ - **تطلب**، في هذا الصدد، إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المكتب، في حدود الموارد المتاحة، بموارد كافية تتيح له أن ينفذ بفعالية ما أُضيف إلى ولايته، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل ألماتي؛

"١٥ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

"١٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان

النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر''؛

''١٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي وهذا القرار''.

٣ - وفي الجلسة ٣٧، المعقودة يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون ''إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر'' (A/C.2/60/L.68) قدمه مقرر اللجنة، السيد عبد الملك الشبيبي (اليمن)، على أساس المشاورات غير الرسمية التي دارت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.33.

٤ - وفي الجلسة نفسها، صوب ممثل اليابان النص شفويا.

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى أمين اللجنة ببيان بشأن الآثار التي تترتب على القرار في الميزانية البرنامجية (انظر A/C.2/60/SR.37).

٦ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/60/L.68 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ٨).

٧ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/60/L.68، سحب مقدمو مشروع القرار A/C.2/60/L.33 مشروع قرارهم.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

٨ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية بشأن التعاون في مجال النقل العابر

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٤٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٠١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٢)]،

وإذ تسلم بأن عدم وجود طرق للوصول إلى البحر، يزيد من حدته البعد عن الأسواق العالمية، فضلا عن تكاليف العبور الباهظة ومخاطر النقل، تشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير ومن تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية في البلدان النامية غير الساحلية، وبالتالي تؤثر سلبا في النمو العام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها،

وإذ تسلم أيضا بأن البلدان النامية غير الساحلية، نظرا لصغر اقتصاداتها وضعفها، تعد من ضمن أفقر البلدان النامية، وإذ تلاحظ أن الأمم المتحدة صنفت ستة عشر بلدا من البلدان النامية غير الساحلية الواحدة والثلاثين باعتبارها من أقل البلدان نموا،

وإذ تشير إلى إعلان ألماتي[(٣)] وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[(٤)]،

---

(١) انظر القرار ٢/٥٥.

(٢) انظر القرار ١/٦٠.

(٣) تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣ (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الأول.

وإذ تشير أيضا إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٥]، وهي مبادرة تهدف إلى الإسراع بخطى التعاون الاقتصادي والتنمية على الصعيد الإقليمي، حيث أن معظم البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية تقع في أفريقيا،

وإذ تلاحظ مع الاهتمام اجتماع وزراء التجارة في بلدان مجموعة البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد يومي ٩ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ في أسونسيون، وتم فيه اعتماد منهاج عمل أسونسيون لجولة الدوحة الإنمائية[٦]،

وإذ تحيط علما بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي السادس الذي عقدته البلدان النامية غير الساحلية في مقر الأمم المتحدة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥[٧]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية[٨]؛

٢ - **تدرك** الاحتياجات والتحديات التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، ولذا تؤكد من جديد الالتزام بمعالجة هذه الاحتياجات والتحديات على وجه السرعة من خلال تنفيذ برنامج عمل ألماتي[٤] في الوقت المحدد تنفيذها تاما وفعالا؛

٣ - **تؤكد من جديد** حق البلدان غير الساحلية في أن يكون لها طرق وصول إلى البحر ومنه، وحرية النقل العابر عبر أراضي بلدان المرور العابر بجميع وسائط النقل، وفقا للقواعد المنطبقة من القانون الدولي؛

٤ - **تؤكد من جديد أيضا** أن لبلدان المرور العابر، لدى ممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها، الحق في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة ألا يكون من شأن الحقوق والتسهيلات المقدمة إلى البلدان غير الساحلية التعدي بأي حال من الأحوال على مصالحها المشروعة؛

٥ - **تدعو** الدول الأعضاء، والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى ذات الصلة، والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة

---

(٥) A/57/304، المرفق.

(٦) A/60/308، المرفق.

(٧) A/C.2/60/2، المرفق.

(٨) A/60/287 و Corr.1.

الأطراف إلى تنفيذ الإجراءات المحددة في الأولويات الخمس المتفق عليها في برنامج عمل ألماتي؛

٦ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية، ولا سيما البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية الملائمة إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وذلك في شكل منح أو قروض بشروط ميسرة لأغراض تشييد مرافقها للنقل والتخزين وغيرهما من أغراض العبور وصيانة تلك المرافق وتحسينها، بما في ذلك إنشاء طرق بديلة وتحسين سبل الاتصال، لتعزيز المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٧ - **تسلم** بأن معظم بلدان المرور العابر هي نفسها بلدان نامية وكثيرا ما تكون ذات هيكل اقتصادي مماثل إلى حد كبير وتعاني ندرة مماثلة في الموارد، بما في ذلك انعدام الهياكل الأساسية المناسبة للنقل العابر؛

٨ - **تشدد** على أنه ينبغي إدماج المساعدة الهادفة إلى تحسين مرافق وخدمات النقل العابر في الاستراتيجيات العامة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، وأنه ينبغي بالتالي للبلدان المانحة أن تأخذ بعين الاعتبار المتطلبات اللازمة لإعادة هيكلة اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية على المدى الطويل؛

٩ - **تؤكد** الحاجة إلى أن تنفذ المنظمات الدولية والجهات المانحة ذات الصلة، وفق نهج يضم شتى أصحاب المصلحة، توافق آراء ساو باولو[٩] الذي اعتمد في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عقدت في ساو باولو، البرازيل، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وبخاصة الفقرتان ٦٦ و ٨٤ منه؛

١٠ - **تشجع** الدول الأعضاء على دعم الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، على النحو الوارد في برنامج عمل ألماتي، في ما يخص تيسير التجارة، بما يتفق مع المقرر الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وفقا لاحتياجات كل من تلك البلدان؛

١١ - **تدعو** المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، بما فيها اللجان الإقليمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم

(٩) TD/412، الجزء الثاني.

المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة البحرية الدولية إلى إدماج برنامج عمل ألماتي في برامج عملها ذات الصلة، وتشجعها على مواصلة دعمها للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بعدة سبل، منها برامج المساعدة التقنية الجيدة التنسيق والمتماسكة في مجال النقل العابر، وفي هذا الخصوص، تحيط علما بالبيان المشترك الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى المعني بدور المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ برنامج عمل ألماتي[١٠]، الذي عقده مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة، واستضافته حكومة كازاخستان في ألماتي في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥؛

١٢ - **تطلب** إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمانة العامة ومن اللجان الإقليمية، مواصلة ما تبذله من جهود لوضع مؤشرات تحظى بقبول واسع، تشمل تلك المستندة إلى منهجية تحديد الوقت/التكاليف، لقياس التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

١٣ - **تشجع** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وعلى الأخص شعبة الهياكل الأساسية للخدمات لأغراض التنمية والكفاءة التجارية، والبرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على مواصلة أنشطته في مجال المساعدة التقنية وأعماله التحليلية ذات الصلة بالتعاون بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في مجال النقل العابر؛

١٤ - **تطلب** إلى مكتب الممثل السامي لشؤون أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يواصل، وفقا للولاية الممنوحة له من الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وفي برنامج عمل ألماتي وإعلان ألماتي[٣]، تعاونه وتنسيقه مع المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص تلك التي تمارس أنشطة تنفيذية ميدانية في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج عمل ألماتي، بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وتطلب أيضا إلى المكتب أن يواصل العمل في مجال الدعوة من أجل تعبئة الوعي الدولي وتركيز الاهتمام على تنفيذ برنامج عمل ألماتي؛

---

(١٠) A/60/75، المرفق الثاني.

١٥ - **تطلب**، في هذا الصدد، إلى الأمين العام اتخاذ التدابير اللازمة لتزويد المكتب، في حدود الموارد المتاحة، بموارد كافية تتيح له أن ينفذ بفعالية ما أضيف إلى ولايته، على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل ألماتي؛

١٦ - **تدعو** البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لدعم الأنشطة ذات الصلة بمتابعة تنفيذ نتائج مؤتمر ألماتي الوزاري الدولي؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون ''إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر''؛

١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل ألماتي وهذا القرار.